صيغة التعجب
(أَفْعِلْ به)

جواد بن محمد بن دخيل

الأستاذ المساعد في كلية الآداب بجامعة الملك سعود

ملخص البحث

إن الأسلوب الذي استقر عليه النحاة في معالجة صيغة التعجب "أفْعِلْ به" يثير إشكالات متعددة أمام دارسي النحو ويقيم صعوبات لدى الباحثين في تناوله ؛ وذلك لما تَتَضَمَّنُهُ تلك المعالجة من أمور لا يُلفى لها نظير في غير هذه الصيغة. وانطلاقاً من هذا تناول البحث آراء النحاة ومذاهبهم في هذه المسألة ليتبين أن هذه المعالجة أثارت فيما سبق إشكالات ليست بالقليلة، وأن هذه الإشكالات جرت وراءها أخذاً ورداً طال أمده بين متقدمي النحاة. وقد قُسمت مذاهب النحاة في هذه الصيغة إلى قسمين: القسم الأول يتضمن الرأي الذي استقر في كتب النحاة وهو أنّ فعل التعجب (أفْعِلْ به) فعل أمر في الصورة لكنه ماضٍ في المعنى، والقسم الآخر يشتمل على رأي القائلين أن فعل التعجب هذا فعل أمر حقيقةً، ويتضمن القسمان بياناً لما يندرج عليه الاختلاف في النظر إلى فعل التعجب من اختلاف في معالجة الجار والمجرور اللذين يأتيان بعد الفعل. وفي كل قسم من القسمين حاول الباحث أن يتعقب ما يثيره كل رأي من الإشكالات، وما يُوجه إليه من انتقادات، وما تجره هذه الانتقادات من أجوبة مع الاجتهاد في بيان وجاهة المأخذ من عدم وجاهته متى ما كان ذلك ممكناً. وعلى ضوء هذا اختار الباحث ما رأى أنه أنسب الوجوه في تحليل أسلوب التعجب "أفْعِلْ به" مراعياً في ذلك اختيار الأيسر مما لا يخالف قواعد العربية الكلية، والله أعلم.

صيغة التعجب (أَفْعِلْ به)

ذكر النحاة تعريفات عديدة للتعجّب ربما كان أولاها بالذكر تعريفين ؛ أحدهما لابن عصفور وينصُّ على أنّ التعجّب "استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها، وخرج بها المتعجَّب منه عن نظائره أو قلَّ نظيره"(١). والآخر تعريف الرضيّ الاستراباذي حيث قال إنّ التعجّب "انفعالٌ يعرض للنفس عند الشعور بأمر يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب"(٢). وللنحاة تعاريف أخرى تقارب ما سلف(٣).

وللتعجّب في اللغة العربية أساليب مختلفة تُقسم عادةً إلى قسمين:

الأول: أساليب سماعية: وهي تعابير متنوعة لا ضابط لها، ولذلك تكتفي كتب النحو بذكر أمثلة عليها، ولا تقصد إلى استيفائها ؛ لأنّ ذلك ليس من مهمة النحويّ. ومن أمثلة هذا الضرب: (سبحان الله!) و(لله دره!) و(واهاً!) ونحو ذلك(٤).

الثاني: أساليب قياسية: وهي المقصود بباب التعجّب في كتب النحو. وتحصر غالب كتب النحو هذه الأساليب في صيغتين هما (ما أَفْعَلَه) و (أَفْعِلْ به) نحو "ما أَكْرَمَ زيداً" و"أَكْرِمْ بزيدٍ" عند التعجّب من كرم زيد. بيد أنّ بعض النحاة كالصيمريّ(٥) وابن عصفور(٦) يزيدون صيغة ثالثة هي (فَعُلَ) نحو "ضَرُبَ زيدٌ" أي: ما أضربه، لكن جمهور النحاة يجعلون هذه الصيغة من أفعال المدح والذم

(١) المقرب ١/ ٧٢.

(٢) شرح الكافية للرضي ٢/ ٢/ ١٠٨٨.

(٣) توجد جملة من تعريفات التعجب في كشاف اصطلاحات الفنون ٤/ ٩٤١ – ٩٤٢.

(٤) انظر على سبيل المثال: همع الهوامع ٥/ ٦٣ – ٦٤. شرح الأشموني ٤/ ١٦٥ – ١٦٦.

(٥) التبصرة والتذكرة ١/ ٢٦٦.

(٦) المقرب ١/ ٧٢

مثل (نِعْمَ) و(بِئْسَ)(١). وزاد الكوفيون صيغة ثالثة هي (أَفْعَلَ) بغير (ما) مسندة إلى الفاعل، وزاد بعضهم صيغة رابعة هي اسم التفضيل (أفعل من كذا)(٢).

ويقتصر هذا البحث على دراسة الاحكام الخاصة بصيغة التعجّب (أفْعِلْ به). وأول ما يدفع الباحث إلى دراسة هذه الصيغة ورودها ضمن أساليب القرآن الكريم؛ فقد أُستعملت هذه الصيغة في الذكر الحكيم مرتين هما قوله تعالى: ﴿أبصِرْ به وأسْمِعْ﴾(٣) و ﴿أسْمِعْ بِهِمْ وأبْصِرْ﴾(٤).

ومما يجعل هذه الصيغة حقيقةً بالدرس ـ علاوةً على ما سلف ـ ما يكتنف مباحثها في كتب النحو مِنْ عسرٍ ناشئ من غرابة إعرابها ممّا جعل طلاب النحو يلقون عنتاً في فهمها واستيعابها، فضلاً عما ثار حول هذه الصيغة من خلاف يجعل مَنْ أراد التعمق في بحثها في حيرة من أمره، ولا سيما أنّ الجدل الدائر حولها له تفاصيل متشعبة لا يجمعها مرجع أو مرجعان، بل هي متناثرة في بطون مطولات النحو التي يزيد بعضها على بعض، وربما ناقض أحدها الآخر. لهذا كلّه وجدت أنّه ربما كان من المفيد محاولة استقصاء أحكام هذه الصيغة في كتب النحو بهدف ترتيبها وتهذيبها، ثم الموازنة بين ما فيها من وجوه الخلاف على أمل الخروج بالوجه الراجح في هذا الباب الذي شغل النحويين من باحثين ودارسين دهراً طويلاً، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

سوف يُبدأ هنا بعرض الامور التي يمكن أنْ يقالَ إنّ الجمهور اتفقوا عليها، وإنْ كان الإجماع أمراً يكاد يكون متعذراً حدوثه بين النحاة.

(١) انظر على سبيل المثال: شرح الكافية الشافية ٢/١١١٥. ارتشاف الضرب ٣/٣٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/٣٧. همع الهوامع ٥/٥٤.

(٣) سورة الكهف آية ٢٦.

(٤) سورة مريم آية ٣٨.

أولاً: لا يوجد خلاف يُعتدّ به في أنّ صيغة التعجب (أَفْعِلْ) فعل في حين وقع خلافٌ مشهورٌ في فعليّة نظريتها (ما أَفْعَلَهُ) (١)، حتى نقل بعض النحاة الإجماع على فعلية (أَفْعِل) التعجبيّة(٢). لكن ابن الأنباري أملى مسألةً في التعجب قال فيها: "وإذا قلت: ما أحسنَ عبد الله، فأردت أن تسقط (ما) وتتعجب قلت: أَحْسِنْ بعبد الله، وإذا أردت أنْ تأمرَ من هذا قلت: يا زيدانِ أَحْسِنْ بعبدي الله رجلين، ويا زيدون أَحْسِنْ بعبيد الله رجالاً، وتنصب (رجالاً) على التفسير(٣). و (أَحْسِنْ) لا يُثنى ولا يُجمع ولا يُؤنث(٤)؛ لأنه اسم جنس"(٥). ويُلحظ على هذه الفقرة أنّ ابن الأنباريّ قال في أولها: "وإذا أردت أنْ تأمرَ من هذا" ممّا يوحي أنّه يقول بفعليّة هذه الصيغة؛ لأنّ الأصل في الأمر أن يُؤدّى بالفعل، لكنّه عاد فصرّح باسميّتها في نهاية الفقرة(٦). ومهما كان رأي ابن الأنباريّ فإنّ فعليّة (أَفْعِل) التعجبيّة ثابتةٌ بالحجج التالية:

الأولى: أنّ هذه الصيغة جاءت على وزنٍ خاص بالأفعال(٧). ولا يُعتدّ في هذا المقام بالاسم الوحيد الذي جاء على هذا الوزن وهو (أَصْبِع) لغة في (إِصْبَع)(٨).

الثانية: احتج ابن مالك بأنّ هذه الصيغة تؤكد بالنون، والتوكيد من خصائص

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٨١ – ٤٠٢. الإنصاف ١/ ١٢٦ – ١٤٨.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٣٣. شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٧. شرح ابن الناظم ١٧٧. أوضح المسالك ٣/ ٢٥٤. شرح الأشموني ٤/ ١٧٢.

(٣) التفسير في اصطلاح الكوفيين هو التمييز في اصطلاح البصريين.

(٤) أي لا تلحقه ضمائر التثنية والجمع والتأنيث.

(٥) مسألة في التعجب لابن الأنباريّ، مجلة آداب الرافدين ٥/ ١١ – ١٢. وقد نقل هذه الفقرة أبو حيان في التذييل والتكميل ٥ق٨ ا٢، والسيوطي في الأشباه والنظائر ٤/ ١٦١ – ١٦٢.

(٦) التذييل والتكميل ٥ق ٨ - ا٢.

(٧) شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٧٧. شرح ابن الناظم ١٧٧. التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٨٨.

(٨) الكتاب ٤/ ٣١٥.

الأفعال[1] مستشهداً على ذلك بقول الشاعر:

ومُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضْبَى صُرَيمَةً فأحْرِ به بطولِ فَقْرٍ وأحْرِيا[2]

إذ الألف في "أحريا" مبدلةٌ من نون التوكيد الخفيفة كما هو حكم هذه النون إذا جاءت في الوقف واقعةً بعد فتحة[3].

وقد تابع ابنَ مالك على جواز توكيد هذه الصيغة بالنون أبو حيان[4] وابن عقيل[5]. واعترض ابن الناظم على كلام والده ابن مالك بدعوى أنّ توكيد هذه الصيغة بالنون في غاية الندرة، وأنّه لو ذهب ذاهب إلى اسميتها لأمكنه أنْ يدّعيَ أنّ توكيدها في البيت جاء شذوذاً كقول الراجز:

أقائلنّ احضروا الشهودا[6]

حيث أكّدَ (قائل) بالنون مع أنه اسم[7]. وسار على هذا الدرب ابنُ هشام فحكم على البيت الذي استشهد به ابنُ مالك بالشذوذ ذاهباً إلى أنّ صيغة

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٧.

(٢) قال العيني في المقاصد النحوية ٣/٦٤٥: "أنشده ثعلب ولم يعزه إلى قائله". وهو شاهد في: شرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٧. شرح ابن الناظم ١٧٧. المساعد ٢/١٥٣. شرح ابن عقيل ٣/١٤٨. مغني اللبيب ٤٣٣. و(غضبى): اسم للمائة من الإبل. و(صُريمة): تصغير (صِرْمة) وهي قطعة من الإبل بين العشرين والثلاثين. و(أحْرِ): أجْدِرْ.

(٣) شرح ابن عقيل ٣/٢١٩.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/٣٥، وجاء فيه: "وربما أكّدَ (افْعِلْ) بالنون نحو: أحْسِنَنْ بزيدٍ". وهو تطبيع صوابه: "أحْسِنَنْ بزيدٍ".

(٥) المساعد ٢/١٥٣.

(٦) نسبه العيني في المقاصد النحوية ١/١٨ إلى رؤبة بن العجاج وهو في ملحقات ديوانه ١٧٣، وعزاه السكريُّ في شرح أشعار الهذليين ٢/٦٥١ إلى رجل من هذيل، ونقل البغدادي في خزانة الأدب ١١/٤٢٢ عن أمالي ابن دريد أنّ قائله امرأةٌ من العرب. ورواية السكري وابن دريد: "أقائلون احضروا الشهودا". ولا شاهد على هذه الرواية.

(٧) شرح ابن الناظم ١٧٧.

التعجب هذه حقُّها ألاّ تُؤكَّدَ بالنون لأنّها فعلٌ ماضٍ من حيث المعنى، والفعل الماضي لا يُؤكَّد بالنون(١).

والواقع أنّ كون هذه الصيغة فعلاً ماضياً من حيث المعنى ليس أمراً متفقاً عليه – كما سيأتي – وإنْ كان هو قول الجمهور، ولو سلمنا بهذا جدلاً لما كان حجةً لامتناع التوكيد بالنون؛ لأنّ هذه الصيغة من حيث الصورة فعلُ أمر، وفعل الأمر يجوز توكيده بالنون مطلقاً. والذي يدلُّ على أنّ المُعَوَّل عليه في التوكيد هو الصورة لا المعنى أنّ الفعل الماضي قد يدلُّ على الدعاء نحو "غَفَرَ الله له"، فلا يُسيغ هذا توكيده بالنون وإنْ كان المعنى: "اللهمَّ اغْفِرْ له"؛ لأنّ الفعل جاء على صورة الفعل الماضي.

الثالثة: احتجَّ ابنُ الناظم لفعليّة هذه الصيغة بمرادفتها لما ثبتت فعليّته أي صيغة التعجب (ما أَفْعَلَهُ)(٢). وهذه حجّةٌ وجيهةٌ على من سَلَّمَ بفعليّة (ما أَفْعَلَهُ)، لكنها لا تصلح حجةً على ابن الأنباري وغيره من الكوفيين الذين يقولون باسميّتها، وإنْ كان هذا القولُ مرجوحاً ومنبوذاً عند جمهور النحويين.

الرابعة: يمكن أنْ يُستدلَّ على فعليّة صيغة التعجب "أَفْعِلْ" بخلوها من علامات الاسميّة مثل التنوين والجر والنداء وقبول (ال) ونحو هذا. وفعليتها من هذا الوجه أظهر من فعليّة شقيقتها (أَفْعَلَ)؛ لأن هذه ثبت عن العرب أنّها تُصغَّر نحو قولهم: "ما أُحَيْسِنَه"، والتصغير من علامات الاسم(٣)، أمّا صيغة التعجب (أَفْعِلْ) فلم يُنقل عن العرب تصغيرُها البتة. ولا يُلتفت هنا إلى إجازة ابن كيسان تصغير هذه الصيغة إذ يجوز على زعمه أن يقال: "أُحَيْسِنْ بزيدٍ"؛ لانه سلَّم أنّه إنما أجاز هذا

(١) مغني اللبيب ٤٤٣.

(٢) شرح ابن الناظم ١٧٧.

(٣) الإنصاف ١/١٢٧

قياساً على ما ورد عن العرب من تصغير (ما أفْعَلَهُ)[1]، وهذا يعني أنه لم يستند في ذلك إلى سماع، والمعوَّل عليه في وضع قواعد لسان العرب هو السماع.

ثانياً: اتفق النحاة على أنّ فعل التعجب (أفْعِلْ) فعلٌ جامدٌ يلزم صيغة الأمر كما أنّ شقيقه (أفْعَلَ) الدال على التعجب جامدٌ يلزم صيغة الماضي. وقد وقع خلافٌ في تصرّف (أفْعَلَ)، إذ ذهب هشام بن معاوية الضرير من الكوفيين إلى أنّ له مضارعاً، فيقال بناءً على رأيه: "ما يُحْسِنُ زيداً"[2]، في حين لم يقعْ خلافٌ في أنّ صيغة التعجب (أفْعِلْ) جامدة. وإنْ كان رأي هشام غير مقبول؛ لأنه لم يأت بشاهد عن العرب يؤيد ما ذهب إليه.

وقد أورد المرادي سؤالاً طريفاً حيث قال: "فإن قلت: فهلا جعلوا (أفْعِلْ) أمراً من (أفْعَلَ)؟" [3] أي لِمَ لا تكون صيغة التعجب (أفْعِلْ) هي الأمر من صيغة التعجب "أفْعَلَ"؟ وأجاب المرادي بأنّ المانع من هذا اختلاف معنى الهمزة في الصيغتين؛ لأنّ الهمزة في (أفْعِلْ به) تدلُّ على الصيرورة، أمّا في (ما أفْعَلَهُ) فهي تدلُّ على التعدية[4]. وهذا الجواب وإنْ كان مبنياً على رأي جمهور النحاة بتجاهل ما وقع في معنى همزة (أفْعِلْ) من خلافٍ سيرد ذكره – إن شاء الله تعالى– . وربما كان الأولى أنْ يقالَ إنّ المانع من ذلك اختلاف حكم المتعجب منه في الفعلين؛ لأنّه يكون في أحدهما منصوباً وفي الآخر مجروراً بالباء مما يؤذن بأنهما فعلان مختلفان، وليس أحدهما تصريفاً للآخر. وهذا الفرق مستخرجٌ من الأسلوب نفسه لا من أحكام النحاة، ومن هنا كان أولى بأنْ يقبله الجميع مهما كان رأيهم في دلالة الهمزة، والله أعلم.

---

(١) ارتشاف الضرب ٣ / ٣٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٧٧. ارتشاف الضرب ٣ / ٣٧. شرح الكافية ٢ / ٢ / ١٠٨٨. أوضح المسالك ٣ / ٢٦٢. همع الهوامع ٥ / ٥٤.

(٣) توضيح المقاصد ٣ / ٦٤.

(٤) المرجع نفسه، الموضع نفسه.

ثالثاً: يأتي المتعجب منه بعد فعل التعجّب مجروراً بالباء. وقد أطلق كثير من النحاة القول بأنّ هذه الباء لازمةٌ للمتعجب منه(١)، في حين نصّ آخرون على جواز حذف الباء إذا كان المتعجب منه اسماً مؤولاً من (انْ) والفعل أو (انّ) ومعموليها نحو "أَحْسِنْ انْ تذهبَ" و "أحْبِبْ انّك هنا"(٢).

وقد جاء في كلام العرب حذف الباء من المتعجب منه إذا كان اسماً مؤولاً من "انّ" والفعل كقول علي بن أبي طالب – رضي الله عنه –: "أَعْزِزْ عَلَيَّ ابا اليقظانِ أنْ أراك صَريعاً مُجَدَّلاً"(٣) اي: بانْ أراك. ومثله قول العباس بن مرداس:

وقالَ نبيُّ المسلمين تقدَّموا وأَحْبِبْ إلينا ان يكونَ المُقَدَّما(٤)

أي: بان يكون. ونظيره قول أوس بن حجر:

تَرَدَّدَ فيها ضوءُه وشعاعُه فأَحْسِنْ وأَزْيِنْ لامرئٍ انْ تَسَرْبلا(٥)

أي: بانْ تسربلا.

أمّا حذف الباء من المتعجب منه إذا كان اسماً مؤولاً من (انّ) ومعموليها، فلم أقع على شاهد له من كلام العرب، وقد استشهد أبو حيان(٦) له بقول الشريف الرضيّ:

أَهُونْ عليَّ إذا امتلأتَ من الكرى أنّي أبيتُ بليلةِ الملسوعِ(٧)

(١) الأصول ١/١٠١. التبصرة والتذكرة ١/٢٦٨. المقتصد ١/٣٧٦. شرح الأشموني ٤/١٧٢.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٤. توضيح المقاصد ٣/٦٠. همع الهوامع ٥/٥٧.

(٣) شرح ابن عقيل ٣/١٥٧. همع الهوامع ٥/٦١.

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٥. ارتشاف الضرب ٣/٣٤. المساعد ٢/١٥٠. توضيح المقاصد ٣/٦١. همع الهوامع ٥/٥٧. شرح الأشموني ٤/١٧٤. وهو في ديوان العباس بن مرداس ١٠٢ برواية: "وحُبَّ إلينا"، ولا شاهد على هذه الرواية.

(٥) ديوان أوس بن حجر ٨٤. وهو شاهد في: المقرب ١/٧٧. همع الهوامع ٥/٥٧.

(٦) ارتشاف الضرب ٣/٣٤.

(٧) ديوان الشريف الرضي ١/٦٥٢.

والرضيُّ مولَّدٌ لا يُحتجُّ بكلامه، على انّ لهذا وجهاً من القياس؛ وهو اطّراد حذف حرف الجرِّ إذا كان الاسم المجرور اسماً مؤولاً من (انّ) ومعموليها كما هو الحال إذا كان المجرور اسماً مؤولاً من (انْ) والفعل(١).

وإذا وقع التسليم بجواز حذف الباء من المتعجب منه إذا كان اسماً مؤولاً، فينبغي ان يُحمل قولُ من اطلق القول بلزوم الباء للمتعجب منه على الحالات التي يكون المتعجب منه فيها اسماً صريحاً، وربما كان اقتصارهم عليه مبنياً على انّ وقوع المتعجب منه اسماً صريحاً هو الأكثر الأغلب.

اما مواطن الخلاف بين النحويين في هذا الموضوع فتظهر جلياً في تحليل صيغة التعجب (أفْعِلْ به) او في كيفية إعرابها. ويمكن إجمالاً تصنيف الخلاف في هذا تحت مذهبين: مذهب مَنْ يرى انّ فعل التعجب "أفْعِلْ" فعل امر في الصورة ماضٍ في المعنى، ومذهب من يرى أنّه فعل أمر حقيقة. وسوف يُبدأ هنا بشرح المذهب الاول مع انه خلاف الظاهر؛ لأنّه هو مذهب جمهور النحويين حتى نسبه بعضهم إلى سيبويه(٢) مع أن سيبويه لم يتعرض لهذا كما تبيَّن بالبحث في كتابه، وأقرب عبارة لديه إلى هذا هي قوله: " وإذا قلت: ما أفْعَلَهُ فانت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا. والمعنى في (أفْعِلْ به) و(ما أفْعَلَهُ) واحدٌ، وكذلك (أفعل منه)"(٣). ومن البيِّن انّ سيبويه يريد انّ صيغتي التعجب متماثلتان في الدلالة على انّ المتعجب منه يرتفع عما هو دونه، ولا يريد انّهما متماثلتان في انّهما فعلٌ ماضٍ لأنه صرّح انّ المماثلة في المعنى، ثم إنّه قَرَنَ بهما صيغة التفضيل (أفعل منه) وهو لا يقول إنها فعلٌ.

(١) مغني اللبيب ٨٣٨.

(٢) شرح المفصل ٧/١٤٨. شرح الكافية ٢/٢/١٠٩٧

(٣) الكتاب ٤/٩٧. وقد أشار إلى هذه العبارة محقق شرح الكافية ٢/٢/١٠٩٧ حاشية رقم ٣.

ويبدو أنّ أقدم مَنْ قال إنّ صيغة التعجب (أفْعِلْ) فعل أمر في الصورة ماضٍ في المعنى – وذلك في حدود ما تيسّر من كتب – هو أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)[١]، وقد أخذ هذا القولَ عنه تلميذه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) وبسط القول في الاحتجاج له[٢]. ويبدو أنّ مكانة الفارسي النحوية كفلت لهذا القول الانتشار حتى أخذ به جمهور النحويين من بعده. ويقوم هذا القول على الأسس التالية:

الأول: أنّ صيغة التعجب (أفْعِلْ) وإنْ كانت فعلَ أمر في صورتها فهي فعلٌ ماضٍ في حقيقتها.

وقد أُعترض على هذا بأنّ مجيء فعل الأمر بمعنى الفعل الماضي أمرٌ لا نظير له في لسان العرب[٣]. وهو اعتراض أجيب عنه بأنّ مجيء الأمر بمعنى الماضي مثل مجيء الماضي بمعنى الدعاء كقولهم: "رَحِمَهُ الله "أي اللهم ارحمه، و"غَفَرَ اللهُ له" أي اللهم اغفر له[٤]. ومن البيّن أنّ الاحتجاج على مجيء الأمر بمعنى الماضي عن طريق إثبات مجيء نقيضه هو إقرارٌ ضمني من هؤلاء المحتجين بأنّهم لا يحفظون أسلوباً عربياً ورد فيه الأمر بمعنى الماضي.

وهناك إشكالٌ آخر وهو: إذا كانت صيغة التعجب فعلاً ماضياً في المعنى فلِمَ لَمْ يُعَبَّر عنها بصيغة الماضي ابتداءً، وما العلة في عدولهم عنها إلى صيغة الأمر؟ وقد أجاب ابنُ طلحة عن هذا بأنّهم عدلوا إلى الأمر لما فيه من معنى المبالغة كقولهم: "كُنْ ما شئت".[٥] وأجاب بنحو هذا ابنُ جمعة الموصلي لكنه زاد عليه عنصراً

(١) الأصول ١/١٠١ – ١٠٢.

(٢) المسائل المشكلة ١٦٥ – ١٦٦، ١٧١ – ١٧٣.

(٣) الأصول ١/١٠١.

(٤) المسائل المشكلة ١٦٦. المقتصد ١/٣٧٧. شرح المفصل ٧/١٤٧.

(٥) التذييل والتكميل ٥ق ٢٠٩ب. وانظر: المساعد ٢/١٤٩.

آخر حيث قال: " وإنما عُدِلَ إلى لفظ الأمر تأكيداً ومبالغةً، كأن[1] المتكلم به يستدعي مَنْ يتعجب منه"[2].

والواقع أنّ مثل هذه الأجوبة مما يزيد المسألة تعقيداً؛ لأنّ المبالغة والاستدعاء مأخوذان من معنى الأمر وهم يرون أنّ صيغة التعجب (أفْعِلْ) فعل أمر في الصورة فقط، لكن هذا الجواب أضفى عليها معنى الأمر كذلك، فكأنهم يرون أن هذه الصيغة فعل ماضٍ من جهة وفعل أمر من جهة أخرى.

الثاني: أنّ صيغة (أفْعِلْ) هنا من باب (أفْعَلَ) الدال على الصيرورة نحو قولهم: "أيقلت الأرضُ" أي صارت ذات بقل، و "أغدَّ البعير" أي صار ذا غُدّة[3]. وهذا القول لم يذكره ابن السراج، وإنما استدركه تلميذه أبو علي الفارسي[4]، وارتضاه جميع النحويين الذين يرون أنّ هذه الصيغة فعل أمر في الصورة وفعل ماضٍ في المعنى. وبناءً على هذا إذا قيل: " أَحْسِنْ بزيدٍ" فإنّ معنى (أَحْسِنْ) هو صار ذا حُسْن، وهذا سبيل كلّ فعل جاء على هذه الصيغة.

الثالث: الباء الداخلة على الاسم المتعجب منه زائدة والمتعجب منه مجرور لفظاً بها لكنه مرفوع محلاً على أنه فاعل لفعل التعجب[5]. واحتجّ ابن السراج لهذا بدخول الباء الزائدة على فاعل (كفى) كما في قوله تعالى: ﴿وكَفَى باللهِ شَهِيْداً﴾[6]، فاسم الجلالة هنا مجرور لفظاً لكنه مرفوع محلاً على أنه فاعل.

(١) في الأصل: "كان"، وهو تطبيع، والله أعلم.

(٢) شرح الفية ابن معط ٢/٩٥٩. وقوله: (منه) ربما كان صوابه: (معه).

(٣) انظر عن مجيء "أفعل" للصيرورة: الكتاب ٤/٢٥٣. شرح المفصل ٧/١٥٩. ارتشاف الضرب ١/٨٣.

(٤) المسائل المشكلة ١٧٣.

(٥) الأصول ١/١٠١.

(٦) سورة النساء آية ٧٩، ١٦٦. سورة الرعد آية ٤٣. سورة الإسراء آية ٩٦. سورة الفتح آية ٢٨.

والدليل على ذلك أنّ الاسم المجرور بالباء بعد "كفى" يصير مرفوعاً إذا سقطت منه الباء كما في قول سُحَيْم عبد بني الحسحاس:

عُميرةَ ودِّعْ إنْ تجهزتَ غازيا كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا(١)

وهذا الإعراب للباء والاسم المجرور بها ينطوي على عدة مشكلات يمكن إجمالها فيما يلي:

١- أنّهم جعلوا المتعجب منه في باب (أفْعِلْ به) فاعلاً في حين أنه مفعول به في باب (ما أفعله)؛ فإذا أريد التعجب من كرم زيد جاز أن يقال: "ما أكرم زيداً" و"أكْرِمْ بزيدٍ". والمتعجب منه - بناءً على رأيهم - مفعول به في الجملة الأولى وفاعل في الجملة الثاني، فكيف ساغ أن يكون المتعجب منه مرة فاعلاً ومرة مفعولاً به؟

وقد أجاب عن هذا ابن السراج بأن المتعجب منه في باب (ما أفعله) وإن كان مفعولاً به لكنه هو الفاعل؛ لأنّ الفاعل ضمير يعود إلى (ما) التعجبية التي هي بمعنى (شيء)، وهذا الشيء - حسب رأيه - ليس إلا المتعجب منه نفسه(٢). وهذا التخريج من ابن السراج يجعل المتعجب منه في باب (ما أفعله) فاعلاً ومفعولاً به في الوقت نفسه، وهو تداخل له ما يناظره في المتعجب منه في باب (أفْعِلْ به) كما سيأتي - إن شاء الله -. على أنّ حكم ابن السراج بأنّ (ما) التعجبية تدلُّ على المتعجب منه مخالف لرأي جمهور النحويين الذين يرون أنّها نكرة تامة بمعنى (شيء)، وأنّ هذا الشيء مبهم لا يدلُّ على أمر معين(٣).

(١) ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ١٦. والبيت شاهد في: شرح المفصل ٨/١٤٧. شرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٩. التذييل والتكميل ٥ق ٢٠٨ب. مغني اللبيب ١٦٠. شرح الأشموني ٤/١٧٢.

(٢) الأصول ١/١٠١ - ١٠٢. وعنه ابن يعيش في شرح المفصل ٧/١٤٨.

(٣) شرح المفصل ٧/١٤٦. الملخص في ضبط قوانين العربية ١/٤٥٠. شرح ألفية ابن معط ٢/٩٥٨. شرح الكافية ٢/٢/١٠٩٥. التصريح بمضمون التوضيح ٢/٨٧.

٢ـ انّ صيغة (أَفْعِلْ) في التعجب فعل أمر في الصورة ـ على الأقل ـ، وفعل الأمر لا يرفع اسماً ظاهراً.

وقد أجيب عن هذا بأنّ هذه الصيغة رفعت اسماً ظاهراً لأنّها فعل ماضٍ في المعنى(١). ويُلحظ على هذا الجواب أنّه لا يوجد في العربية أسلوب مماثل لما ذكروا، بل يوجد ما يُوهنه؛ وذلك أنّ الفعل الماضي إذا جاء بمعنى الدعاء كقولهم: "غَفَرَ اللهُ له" ـ كما سلف ـ يرفع اسماً ظاهراً، ولو كان الفعل يرفع الفاعل بحسب معناه لا صورته كما ذكروا لامتنع ذلك.

٣ـ انّ الباء الداخلة على المتعجب منه لازمة(٢)، وحرف الجر الزائد لا يلزم مجروره بل يجوز حذفه كما هو الشأن في الباء الداخلة على فاعل (كفى) التي يجوز حذفها كما تقدم.

وعلى هذا الاعتراض جوابان؛ أحدهما انّ الباء لزمت هنا للتفريق بين التعجب والأمر (٣). ويَرِدُ على هذا أنّ الباء ليست ضرورية لتحصيل هذا الفرق، بل هو ممكن بأمور أخرى تختلف بحسب فعل التعجب المستعمل؛ فقولنا ـ مثلاً ـ: "أَحْسِنْ بزيدٍ" ليست الباء فيه ضرورية للفرق بين التعجب والأمر؛ لأنّه لو كان أمراً لقيل: "أَحْسِنْ إلى زيد" فحصل الفرق بحرف الجر "إلى"، ولو قيل: "أَكْرِمْ بزيدٍ" في التعجب، فإنّه يقال في الأمر: "أَكْرِمْ زيداً" فيحصل الفرق بنصب "زيداً" لانّ المتعجب منه مرفوع حسب قولهم. أما الجواب الآخر فهو انّ الباء لزمت إصلاحاً للفظ؛ لأنّ حقّ فعل الأمر ألاّ يرفع اسماً ظاهراً، فدخلت الباء على الفاعل لزوماً

(١) شرح جمل الزجاجي ١/٥٨٨. الملخص في ضبط قوانين العربية ١/٤٥٣.

(٢) كثيراً ما يطلق النحاة القول بلزوم دخول الباء على المتعجب منه في هذا الباب وهم يريدون انّ دخولها لازم إذا كان المتعجب هنا اسماً ظاهراً، اما إذا كان مصدراً مؤولاً فالراجح جواز حذف الباء كما سلف.

(٣) الأصول ١/١٠١. المقتصد ١/٣٧٦. التبصرة والتذكرة ١/٢٦٨. شرح المفصل ٧/١٤٨. شرح الفية ابن معط ٢/٩٥٩.

ليكونَ في اللفظ بصورة المفعول به[1]. وهنا يُلحظ في المتعجب منه تداخلٌ كالتداخل الذي حدث في فعل التعجب ؛ لأنّهم ذكروا أنّ فعل التعجب (أَفْعِلْ) أمر في الصورة ماضٍ في المعنى، فكذلك جعلوا المتعجب منه فاعلاً في المعنى مفعولاً في الصورة.

٤ــ انّ المعهود في الباء الزائدة أن تدخل على المفعول به كقوله تعالى: ﴿ولا تُلْقوا بايديكم إلى التَّهْلُكَةِ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وهُزِّي إلَيْكِ بجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾[3]، ونحو هذا. أما دخولها على الفاعل فهو قليل[4].

ولم أجدْ فيما تيسّر من كتب ردّاً على هذا الاعتراض، ولعلهم اكتفوا بثبوت أصل دخول الباء الزائدة على الفاعل حجةً لهم، وإنْ كان ذلك قليلاً بالنسبة إلى دخولها على المفعول به. بل ربما بدا هذا الاعتراض مناسباً لمن ذهب إلى انّ لزوم زيادة الباء الداخلة على المتعجب منه إنما هو لجعله بصورة المفعول، لكنني لم أقعْ على إشارة صريحة إلى هذا.

٥ــ انّ المتعجب منه قد يُحذف[5]. وقد اشترط بعض النحاة لحذفه أن يكون فعل التعجب (أَفْعِلْ) معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف[6] كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ﴾[7]، وقول الراجز:

(١) المقرب ١/٧٧. اوضح المسالك ٣/٢٥٣. شرح الأشموني ٤/١٧٢.

(٢) سورة البقرة آية ١٩٥.

(٣) سورة مريم آية ٢٥.

(٤) المقتصد ١/٣٢٦. شرح الكافية ٢/٢/١٠٩٧. التصريح بمضمون التوضيح ٢/٨٩.

(٥) نقل السيوطي في همع الهوامع ٥/٥٩ أن سيبويه لا يجيز حذف المتعجب منه في هذا الأسلوب، وهو سهو منه ــ رحمه الله ــ لانّ سيبويه لم يتطرق إلى هذا في كتابه، وكيف يمنع سيبويه أو غيره أسلوباً ورد في القرآن الكريم!

(٦) اوضح المسالك ٣/٢٦٠. شرح الأشموني ٤/١٧٦.

(٧) سورة مريم آية ٣٨.

أعْزِزْ بنا وأكْفِ إنْ دُعينا يومًا إلى نُصْرةِ مَنْ يلينا(١)

وأجازه آخرون مطلقاً إذا كان المحذوف معلوماً من السياق كقول عروة بن الورد:

فذلكَ إنْ يلقَ المنيةَ يلقَها حميداً وإنْ يَستغْنِ يوماً فأجْدِرِ(٢)

والقول العدل أنّ حذفها يكثر إذا كان فعل التعجب معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف، لكنه قد يُحذف في غير هذه الحالة إذا كان تقدير المحذوف ممكناً من السياق(٣). وكيفما كان الأمر فإنّ حذف المتعجب منه في هذا الأسلوب ثابت، فكيف جاز حذفه عند القائلين بأنّ المتعجب منه فاعل، ومن المعلوم أنّ الفاعل لا يُحذف(٤)؟ وقد أجاب هؤلاء عن هذا الجواب بجوابين؛ أحدهما يُنسب إلى أبي علي الفارسي وخلاصته أنّ الفاعل لم يُحذف هنا بل استتر في فعل التعجب(٥). ولكن ابن مالك أبطل هذا الجواب بأمرين؛ أحدهما: أنّه لو كان هذا صحيحاً لوجب بروز هذا الضمير إذا كان الفاعل مثنى أو جمعاً لكن الكلام الفصيح ورد بخلاف هذا كما في قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بهم وأبْصِرْ﴾(٦)، والآخر: أنّ من الضمائر ما لا يقبل الاستتار نحو: "أكْرِمْ بنا وأحْلِمْ" لأنّ (نا) لا تقبل الاستتار(٧). أما الجواب الآخر فهو جواب ابن عصفور الذي يقوم على أنّ المتعجب منه – وإنْ كان فاعلاً – وَرَدَ بصورة المفعول به وهو فضلة، ومن هنا جاز حذفه(٨).

(١) لم أعرف قائله وهو شاهد: في شرح التسهيل ٣/٣٧. التذييل والتكميل ٥ ق ٢١٢ب.

(٢) ديوان عروة بن الورد ٧٣. وهو شاهد: في شرح التسهيل ٣/٣٧. شرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٩. شرح ابن عقيل ٣/١٥٣. أوضح المسالك ٣/٢٥٨. شرح الأشموني ٤/١٧٦.

(٣) شرح ابن الناظم ١٧٨.

(٤) قال ابن هشام في مغني اللبيب ٤٩٢: "لا يُحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه".

(٥) ارتشاف الضرب ٣/٣٥.

(٦) سورة مريم آية ٣٨.

(٧) شرح التسهيل ٣/٣٦.

(٨) المقرب ١/٧٧

ويُلحظ هنا مرةً أخرى التداخل بين الفاعليّة والمفعولية في المتعجب منه عند القائلين إنّ المتعجب منه في هذا الأسلوب فاعل.

ويحسن هنا الإشارة إلى أنّه بالبحث في كتب أبي علي الفارسي لم أجدْ هذا الجواب المنسوب إليه لكن تَبَيَّنَ أنّ له رأياً غريباً في ظاهره حول فاعل صيغة التعجب "أفْعِلْ"، وهو أنّ الجار والمجرور (أي الباء والمتعجب منه) في محل رفع فاعل مع إقراره بأنّ الباء حرف جر زائد(١). وتبعه على هذا التعبير ابنُ جني(٢) وابنُ برهان(٣).

وهذا قول غريب إذا أُخذ على ظاهره كما سلف؛ لأنّ الفاعل لا يكون إلا اسماً صريحاً أو مؤولاً، فلا يَرِدُ جملةً، ولا شبهَ جملة بل من النحويين مَنْ ذهب إلى أنّ الفاعل قد يرد جملةً ولم يقلْ أحد إنّه يأتي شبه جملة(٤). والأقرب أن أبا علي بقوله: "الجار والمجرور" يريد المجرور فقط، ويدل على ذلك أنه شبّهه في كتاب آخر له بقولهم: "كفى بالله" و "بحسبك زيد"(٥). ولا خلاف أنّ الذي في محل رفع هنا هو الاسم المجرور بالباء الزائدة.

كان ما مضى عرضاً لرأي القائلين إنّ (أفْعِل) التعجبية فعل أمر صورةً ماضٍ معنى، مع محاولة الإحاطة بما ثار حول هذا الرأي من اعتراضات، وما جرّته هذه الاعتراضات من أجوبة. ويظهر إجمالاً أنّ هذا الرأي يجعل لهذه الصيغة خصوصيات قلما يصاب لها نظيرٌ في العربية؛ وهذه الخصوصيات هي: مجيء فعل الأمر بمعنى الفعل الماضي، ورفع الفعل – وهو في صورة الأمر – اسماً ظاهراً،

(١) الإيضاح ١٣٢ حيث قال: "والجارّ والمجرور في موضع رفع بأنه فاعل".

(٢) اللمع ٢١٨.

(٣) شرح الغية ابن معط ٢/٩٥٩.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١/١٥٧.

(٥) المسائل المشكلة ١٦٦.

ودخول حرف الجر الزائد على وجه اللزوم بحيث لا يمكن حذفه، علاوةً على ما يُلحظ على هذا الرأي في المعالجة من التداخل بين معنى الأمر ومعنى المضيّ في فعل التعجب، والتداخل بين الفاعلية والمفعولية في المتعجب منه كما سلف ذكره.

أما القول الآخر الذي ينصُّ على أنّ فعل التعجب فعل أمر حقيقة فإنّ القائلين به ليسوا قلةً – وإنْ كان القول الأول مذهب الجمهور – ؛ فقد نُقل القول إنّ فعل التعجب فعل أمر حقيقةً عن الفراء والزجاج وابن كيسان وابن الطراوة وابن خروف(١)، بل نقله بعض النحاة عن الكوفيين(٢). وتفرد ابنُ جمعة بنقله عن الأخفش(٣). واختار هذا القول الصيمريّ(٤) والزمخشريّ(٥) والرضيّ(٦)، واستحسنه أبو حيان(٧). لكن أصحاب هذا القول – وإن اتفقوا على أنّ هذه الصيغة فعل أمر حقيقةً – اختلفوا فيما عدا ذلك ؛ فقد اختلفوا في دلالة الفعل، وفي فاعله، وفي إعراب الجار والمجرور اللذين يأتيان بعده. وفيما يلي تفصيل أسس هذا القول وما ثار حوله من جدل.

أولاً: سلف قريباً أنّ أصحاب القول الثاني متفقون على أنّ فعل التعجب فعل أمر حقيقةً. وقد أُعترض على هذا بعدة اعتراضات:

١– أنّ صيغة التعجب هذه لا تدلُّ على الأمر ؛ لأنّ قائلها لا يطلب من أحد أنْ

(١) شرح المفصل ٧/١٤٨. ارتشاف الضرب ٣/٣٦. المساعد ٢/١٤٩. شرح الأشموني ٤/١٧٦.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ٢/٢٩٨. الملخص في ضبط قوانين العربية ١/٤٥٤. شرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٨.

(٣) شرح ألفية ابن معط ٢/٩٥٩.

(٤) التبصرة والتذكرة ١/٢٦٧

(٥) المفصل ٢٧٦ – ٢٧٧.

(٦) شرح الكافية ٢/٢/١٠٩٧ – ١٠٩٨

(٧) التذييل والتكميل ٥ق ٢١٠ب. ونقل هذا عنه السيوطي في همع الهوامع ٥/٥٨ – ٥٩.

يصنعَ شيئاً، وإنما استعمل هذه الصيغة لإنشاء التعجب(١).

وليس هذا الاعتراض وجيهاً لأنّه من المقرر أنّ الأمر قد يخرج عن دلالته التي وُضِعَ لها (أي طلب الفعل) إلى دلالاتٍ أخرى كالتهديد والإهانة والتسوية(٢)، ومن بين هذه الدلالات التعجب كما في قوله تعالى: ﴿انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبوا لَكَ الأمْثالَ﴾(٣) وقول القائل: "اسمعوا ما يقول فلان!"(٤). وبناءً على هذا يمكن أنْ يقالَ إنّ فعل التعجب هنا فعل أمر خرج عن دلالته الاصلية ليدلَّ على إنشاء التعجب، وهذا لا يخرجه عن كونه فعلَ أمر.

٢- لو كانَ فعل التعجب فعلَ أمر لصحَّ أن يجاب بالفاء كما يصحُّ ذلك في كل فعل أمر، فكان يجوز أنْ يقالَ: "أكْرِمْ بزيد، فيشكرَك عمرو"(٥).

وقد سلف في الجواب عن الاعتراض السابق أنّ فعل الأمر قد يخرج عن دلالته على طلب الفعل. فإذا قيل إنّ فعل التعجب هنا فعل أمر خرج عن دلالته ليدلَّ على إنشاء التعجب، فإن في هذا ردّاً على الاعتراض الثاني؛ لأنّ فعل الأمر إذا لم يدلَّ على طلب الفعل فلا معنى لإجابته بالفاء.

٣- لو كانت صيغة التعجب "أفْعِلْ" فعل أمر للحقها الإعلال إذا كانت جوفاء، فلم يُقَلْ: "أقْوِمْ بزيدٍ": و "أبْيِنْ بعمروٍ"، بل قيل: "أقِمْ بزيدٍ" و "أبِنْ بعمروٍ" كما يقال في الأمر من هذين الفعلين: "أقِمْ" و "أبِنْ"(٦).

وهذا اعتراضٌ غريب لأنّه يتعلّق بهذه الصيغة من حيث هي فعلٌ مطلقاً لا من

(١) شرح المفصل ٧/١٤٨. التذييل والتكميل ٥ق٩٠ ٢ب. المساعد ٢/١٤٩. توضيح المقاصد ٣/٥٩.

(٢) الإيضاح في علوم البلاغة ٢٤١ - ٢٤٣.

(٣) سورة الإسراء آية ٤٨.

(٤) المفصل في علوم البلاغة العربية ٢٥٦.

(٥) شرح المفصل ٧/١٤٨.

(٦) شرح التسهيل ٣/٣٤.

حيث هي فعلُ أمر؛ وذلك أنّ الإعلال يلحق الفعلَ بغضّ النظر عن صيغته أمضارع هو أم ماض أم أمر. فلو كان صاحب الاعتراض يرى أنّها اسم لكان اعتراضه مفهوماً. ولتوضيح هذا تحسن الإشارة إلى أنّ الكوفيين استخدموا هذه الحجة بعينها لتأييد قولهم إنّ صيغة التعجب (ما أفعله) اسم؛ إذ استدلوا بعدم إعلالها حيث يقال: "ما أقْوَمَهُ" و "ما أبْيَنَهُ" لا "ما أقامه" و "ما أبانه" كما هو الشأن في الفعل الماضي(١)، ولكن هذا لم يمنع جمهور النحويين من القول بفعلية هذه الصيغة لثبوت فعليتها بأدلة مقنعة كما أنّ فعلية صيغة التعجب (أفْعِلْ) ثابتة بحجج سلف ذكرها في فاتحة هذا البحث.

ثانياً: اختلف القائلون بأنّ هذه الصيغة فعل أمر حقيقة في فاعلها على وجهين:

١ـ أنّ فاعلها هو المخاطب، فإذا قيل: "أحْسِنْ بزيدٍ يا عمرو" كان الفاعل ضميراً مستتراً تقديره (أنت) يعود إلى المخاطب. وإلى هذا ذهب الفراء والزجاج وابن خروف(٢)، وهو اختيار الزمخشري(٣).

وقد رُدَّ على هذا بانه لو كان الأمر كذلك للحقته ضمائر الرفع المتصلة البارزة بحسب اختلاف المخاطب، لكن هذه الصيغة لا يلحقها شيء من ذلك مهما كان المخاطب، فيقال: "أكْرِمْ بزيدٍ يا عمرو" و "أكْرِمْ بزيدٍ يا عَمْرَانِ" و "أكْرِمْ بزيدٍ يا عَمْرُونَ" و "أكْرِمْ بزيدٍ يا هندُ" و "أكْرِمْ بزيدٍ يا هنودُ"(٤).

وقد أجيب عن هذا بأنّ هذه الصيغة جرت مجرى المثل، والمثل يلزم صورة واحدة(٥).

(١) الإنصاف ١/١٢٨، ١٤٤ - ١٤٦.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/٣٥

(٣) المفصل ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٤) المسائل المشكلة ١٦٥ - ١٦٦. المقتصد ١/٣٧٦. شرح المفصل ٧/١٤٨. شرح الكافية الشافية ٢/١٠٧٨. شرح ألفية ابن معطٍ ٢/٩٥٩.

(٥) ارتشاف الضرب ٣/٣٤. همع الهوامع ٥/٥٨. شرح الأشموني ٤/١٧٦.

وهم يشيرون بذلك إلى نحو قول العرب: "الصيفَ ضَيَّعْتِ اللبن" و "أطْرِي فإنّكِ ناعلة" اللذين يلزمان صيغة خطاب المؤنث ولو خوطب بهما المذكر والمثنى والجمع لأنهما مثلان، والأمثال لا تغير(١)، وذكروا أنّها جرت مجرى "حبّذا" التي يلزم فاعلها الإفراد والتذكير سواء أكان المخصوص مؤنثاً أم مثنىً أم جمعاً؛ وذلك لأنّها جرت مجرى المثل(٢). وقد تعقّب هذا ابن مالك بأنّ "حبذا" جرت مجرى المثل لأنّها لزمت لفظاً واحداً، وصيغة التعجب "أفْعِلْ" ليست كذلك فلا يصح – في رأيه – أنْ تُعدَّ مما يجرى مجرى الأمثال(٣).

أما الرضيُّ فذهب إلى أنّ هذه الصيغة لزمت صورة واحدة لأنها فعل غير متصرف، وسهُلَ هذا أنّ معنى الأمر فيه انمحى، وصار معناه محض إنشاء التعجب، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يُثنى ويُجمع ويُؤنث بحسب المخاطب(٤). ويُلحظ على هذا أنّ عدم تصرف الفعل لا يصلح علةً لعدم لحاق ضمائر الرفع به؛ لأنّ (ليس) و (هب) فعل الظنّ و(تعال) – على سبيل المثال لا الحصر – أفعالٌ غير متصرفة وتلحقها ضمائر الرفع. بيد أنّ الشق الآخر من كلامه عن انمحاء معنى الخطاب في الفعل له أهميّة لما فيه من خروج عن المعالجة التقليدية، ولكن الرضي استحسن قبل ذلك قول مَنْ قال: "إن (أحْسِنْ) أمر لكل واحد بأن يجعل زيداً حَسَناً"(٥)، لذا ليس من الواضح أيقصد الرضي أنّ فاعل هذه الصيغة ضمير مبهم يفسّره المنادى بعده، فيقولون: "أحْسِنْ بزيدٍ" بإبهام الضمير، ثم يفسرونه بالمنادى

(١) المزهر في علوم اللغة ١ /٤٨٨.

(٢) التذييل والتكميل ٥ق ١٢١٠ أ. وهذا أحد القولين في علة لزوم اسم الإشارة في "حبذا" للتذكير والإفراد، والقول الآخر أنه إشارة إلى مفرد مذكر وهو الحُسْن. انظر: ابن الطراوة النحوي ٢٠٤ – ٢٠٥.

(٣) شرح التسهيل ٣ /٣٣

(٤) شرح الكافية ٢ /٢ /١٠٩٨.

(٥) المرجع نفسه ٢ /٢ /١٠٩٧.

فيقولون: " يا رجلُ" أو "يا رجلانِ" أو "يا رجالُ"، فيكون سبيله سبيلَ الضمير المبهم في "نِعْمَ" و "بِئْسَ" الذي يفسره التمييز بعده في مثل قولهم: "نعم رجلاً" و "نعم رجلين" و "نعم رجالاً"، أو الضمير المبهم المجرور بـ "رُبَّ" الذي يفسره التمييز كذلك في مثل قولهم: "رُبَّهُ رجلاً" و "رُبَّهُ رجالاً" أم أنّ الرضي يقصد أنّ صيغة التعجب خلت من ضمير الخطاب بالكليّة؟ ولعل القول الاول أقوى لأنه يفسر عدم اتصال ضمائر الرفع البارزة بـ (أفْعِل) التعجبية دون أن يخلي الفعل من الفاعل.

٢- ذهب ابن كيسان وتبعه ابن الطراوة إلى أنّ الفاعل ضمير يعود إلى المصدر الذي دلَّ عليه فعلُ التعجب، فإذا قيل: "أَحْسِنْ بزيدٍ" كان الفاعل ضميراً مستتراً تقديره (أنت) يعود إلى مصدر الفعل وهو الحُسْنُ، فكأن المتعجب خاطب الحُسْنَ قائلا: "يا حُسْنُ أَحْسِنْ بزيدٍ"(١). وقد نسب الرضي هذا القول إلى الزجاج(٢)، واستحسنه ابن طلحة وأبو حيان(٣).

وهذا القول لا يَرِدُ عليه ما ورد على القول السابق من لزوم بروز ضمائر الرفع إذا خوطب بالتعجّب المثنى والجمع؛ لأنّ المخاطبَ - حسب رأيهم - المصدرُ وهو مفردٌ دوماً، ومع ذلك أُعترض على هذا باعتراضين؛ أحدهما: أنّ من المصادر ما لا يكون إلا مؤنثاً نحو السهولة والنجابة، فلو كان الفاعل هو ضمير المصدر لوجب بروز ضمير المخاطبة المؤنثة عند التعجب من مثل هذه المصادر، فيقال: "أَسْهِلي به" و "أَنْجِبي به"(٤). وردَّ هذا أبو حيان بأنّ الأصل في المصادر هو التذكير(٥)، فروعي

(١) ارتشاف الضرب ٣/٣٤. وانظر: الأشموني ٤/١٧٦. التصريح بمضمون التوضيح ٢/٨٨.

(٢) شرح الكافية ٢/٢/١٠٩٨. وقد خالف الرضي غيره من النحاة الذين نسبوا إلى الزجاج أنه يرى أنّ فاعل هذه الصيغة ضمير المخاطب كما سلف قريباً.

(٣) التذييل والتكميل ٥ق ١٢١٠ وب. توضيح المقاصد ٣/٥٩. التصريح بمضمون التوضيح ٢/٨٨.

(٤) شرح التسهيل ٣/٣٨.

(٥) يظهر أنّ أبا حيان يشير إلى ما ذهب إليه سيبويه في الكتاب ٤/٤٥ من أنّ الأصل في مصادر الفعل الثلاثي أن تجيء على وزن (فَعْل).

ما كان يستحقّه المصدر من التذكير، وإن كان لم ينطق به مذكراً(١). والاعتراض الآخر: أنّه يقال: " يا زيدُ أَحْسِنْ بعمروٍ "، فعلى قولهم يكون التقدير: " يا زيدُ أَحْسِنْ بعمروٍ يا حُسْنُ "، فيغدو الضمير في الفعل متوجهاً إلى مخاطبين مختلفين، وهو بمنزلة كون الفعل ذا فاعلين مختلفين(٢). وقد أشار الرضي إلى أنّ بإمكان صاحب هذا القول أنْ يعتذر بانمحاء معنى الخطاب فيه(٣). ويظهر أنّه يريد أنّ فعل التعجب – بناءً على هذا القول – كان الأصلُ فيه أنْ يُخاطبَ به المصدر، ثم انمحى هذا المعنى من الذهن بسبب لزوم المصدر هيئة الضمير المستتر، فصار كأنه غير موجود، ومن هنا جاز مخاطبة غيره.

ثالثًا: معنى صيغة (أَفْعِل) التعجب.

رابعًا: إعراب الجار والمجرور بعد (أَفْعِل) التعجب.

يرتبط معنى صيغة فعل التعجب وإعراب الجارّ والمجرور بعده (الباء والمتعجب منه) عند القائلين إنّ هذه الصيغة فعل أمر حقيقة مما يجعل الفصل بين هذين الأمرين متعذراً، فاقتضت الضرورة بحثها معاً.

اختلف القائلون إنّ فاعل هذه الصيغة هو ضمير المخاطب في معنى صيغة الفعل وإعراب الجار والمجرور بعده على مذهبين:

١– المذهب الأول: ويُعزى إلى الفراء والزجاج وابن خروف(٤)، وهو اختيار الزمخشري(٥). ويقوم على أنّ الهمزة في الفعل للتعدية، وأنّ صيغته تدلُّ على

(١) التذييل والتكميل ٥ق ٢٠٩. وانظر: المساعد ٢/١٥١. توضيح المقاصد ٣/٦٠.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٤.

(٣) شرح الكافية ٢/٢/١٠٩٨.

(٤) شرح المفصل ٧/١٤٨. ارتشاف الضرب ٣/٣٥. وانظر: همع الهوامع ٥/٥٨.

(٥) المفصل ٢٧٦ – ٢٧٧.

طلب الحكم بالشيء، فإذا قيل: " يا زيدُ أَحْسِنْ بعمروٍ " كان المعنى: " يا زيدُ احكم بحُسْنِ عمروٍ " . وكان حق المتعجب منه أن يُنصبَ، لكنهم ألزموه الجرّ بالباء الزائدة إيذاناً بأن المقام مقام تعجُّب وللفَرْقِ بين الأمر والتعجّب، فيكون المتعجب منه مجروراً لفظاً بالباء الزائدة منصوباً محلاً على أنّه مفعول به.

ولم يذكر علماء النحو من معاني صيغة (أَفْعَلَ) طلب الحكم بالشيء، وربما كان أصحاب هذا القول يريدون أنّه جاء على الصيغة التي تدلُّ على إلفاء الإنسان أو الشيء مستحقاً لصفة ما نحو "أَحْمَدْتُه" إذا وجدته مستحقاً للحمد(١). أمّا قولهم إن الباء زائدة فهو شبيهٌ بقول الجمهور إلا أنّ الجمهور يجعلون المتعجب منه فاعلاً، وهؤلاء يجعلونه مفعولاً به.

٢ـ المذهب الثاني: عزاه أبو حيان إلى بعض أصحابه(٢)، ونقله الرضي عن الزجاج(٣). وخلاصته أنّ الهمزة في هذه الصيغة دالّة على الصيرورة فيكون المعنى: اجعل المتعجّب منه يصير كذلك. فإذا قلنا: "أَحْسِنْ بزيدٍ" كان المعنى: "اجعل زيداً يصير ذا حُسْنٍ" . والباء بناءً على هذا القول حرف جرٍّ أصلي دلّ على تعدية الفعل.

أما القائلون بأنّ الفاعل هو ضمير المصدر الذي دلّ عليه فعل التعجب فإنّ لهم كذلك مذهبين في معنى صيغة فعل التعجب، وإعراب الجارّ والمجرور بعدها:

١ـ المذهب الأول: ذهب ابن كيسان وتبعه ابن الطراوة إلى أنّ معنى "أَفْعِلْ به" أمرٌ لمصدر الفعل بأن يلزم المتعجب منه، فإذا قيل: " أَحْسِنْ بزيدٍ " كان المعنى : " يا

(١) انظر عن هذه الصيغة : الكتاب ٤ / ٦٠.

(٢) التذييل والتكميل ٥ق ٢٠٩ب . وأبو حيان عادةً يشير بعبارة "أصحابنا" إلى البصريين.

(٣) شرح الكافية ٢ / ٢ / ١٠٩٨ . ويلاحظ أن الرضي هنا أيضاً يخالف غيره في نقل مذهب الزجاج. ولم أجد كلاماً للزجاج يتطرق إلى مذهبه حول هذه الصيغة فيما تبقى من كتبه مما حال دون تحقيق مذهبه.

حُسْنُ الزم زيداً ودُمْ به"(١). وعلى هذا تكون الباء أصليةً دالّةً على الإلصاق كما في قولهم "مررت به"، أو دالة على الظرفية المجازية كقول القائل : "بفلانٍ عيبٌ".

٢ــ المذهب الثاني: حكاه ابن عصفور عمن لم يسمّه(٢)، واختاره أبو حيان(٣). وخلاصته انّ الهمزة في (أفْعِل) التعجب دالّة على التعدية، ومعنى قولهم: " أحْسِنْ بزيدٍ" هو: "اجعله حَسَناً"، والباء زائدة زيادةً لازمةً. وهنا يظهر انّهم جعلوا دلالة (أفْعِلْ) موافقة لدلالة الفعل في صيغة التعجب الأخرى (ما أفْعَلَهُ)؛ لانّ النحاة قالوا إنّ معنى قولهم: " ما أحْسَنْ زيداً" هو "شيء جعل زيداً حَسَناً"(٤).

يظهر من هذا العرض انّ القائلين إنّ هذه الصيغة فعل أمر حقيقةً اختلفوا في تحديد الفاعل، ومعنى صيغة الفعل، وإعراب الباء التي جُرَّ بها المتعجب منه ازائدة أم أصلية. ويتبع هذا الخلافُ في المتعجب منه أمجرور محلاً أم لفظاً. لكن يمكن أن يلمسَ الباحث اتفاقاً بينهم في انّهم يجعلون المتعجب منه مفعولاً به(٥)، في حين جعله فاعلاً الذين ذهبوا أنّ هذه الصيغة فعل أمر في الصورة ماضٍ في المعنى مع الأخذ في الحسبان انّهم لم يتفقوا على وجه هذه المفعولية؛ لانّ منهم مَنْ جعل فعلَ التعجب متعدياً وعدَّ الباء زائدةً، فصار المتعجب منه في حكم المفعول به محلاً. ومنهم مَنْ جعل فعلَ التعجب لازمًا، وعدَّ الباءَ معديةً، وبناءً على هذا يكون الجارُّ والمجرور معاً في حكم المفعول به.

(١) ارتشاف الضرب ٣/٣٥.

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/٥٨٨.

(٣) التذييل والتكميل ٥ق ٢١٠ب.

(٤) شرح المفصل ٧/١٤٦ . شرح الكافية ٢/٢/١٠٩٥. توضيح المقاصد ٣/٥٧.

(٥) المراد هنا انهم متفقون على أنه مفعول في المعنى على الأقل.

وقد حكى الشلوبين أنّهم احتجّوا على هذا بأنّ المتعجب منه إذا حُذفت منه الباء في ضرورة الشعر نُصب كما في قول الشاعر:

وأَجْدِرْ مثلَ ذلك أنْ يكونا(١)

بنصب (مثلَ) على أنّ الأصل: "وأجْدِرْ بمثل ذلك"، فحُذفت الباء ضرورةً. وقد ذكر هذا ابو حيان(٢) ـ نقلاً عن الشلوبين فيما يظهر ـ، وأورد شاهداً آخر هو:

الا طَرَقَتْ رحالَ القومِ ليلى فأبْعِدْ دارَ مُرتحلٍ مزارا(٣)

وقد خُرِّجَ البيت الأول على أنّ (أَجْدِرْ) ليس فعل تعجب بل فعل أمر معناه: اجعله جديراً، و "مثلَ" منصوب على أنّه مفعول به، والمصدر المؤول : (أنْ يكونا) في محل نصب بدل اشتمال من (مثل)(٤). وخُرِّجَ البيت الثاني على أنّ (أبْعِدْ) فعل أمر دالٌ على الدعاء أي: أبْعَدَ الله دارَ مرتحلٍ، فيكون (دارَ) منصوباً على أنّه مفعول به(٥).

كان ما مضى عرضاً لمذاهب النحاة حول صيغة التعجب "أفْعِلْ به"، ومناقشةً لما دار حولها من اعتراضات وردود، مع محاولة بيان مواطن القوة والضعف فيها بحسب الإمكان. ويحسن الآن عرض ما ترجح في هذه الصيغة من خلال البحث ليكون بمنزلة الخاتمة:

(١) البيت لعمرو بن احمر في ديوانه ١٦١، وصدره : "فإما زال سرح من معد" . لكن رواية العجز في الديوان: "وأجدر بالحوادث أن تكونا"، ولا شاهد على هذه الرواية. وقد جاء البيت على الرواية الواردة في المتن في: شرح المقدمة الجزولية ٢/٨٩٢. التذييل والتكميل ٥ق ١٢١١. وانظر تعليق محقق شرح المقدمة الجزولية على البيت.

(٢) التذييل والتكميل ٥ق ١٢١١.

(٣) لم أعرف له قائلاً، وهو شاهد : في شرح التسهيل ٣/٣٥. التذييل والتكميل ٥ق ١٢١١. المساعد ٢/١٥٠. همع الهوامع ٥/٥٩.

(٤) شرح المقدمة الجزولية ٢/٨٩٢ – ٨٩٣.

(٥) شرح التسهيل ٣/٣٥.

١ـ صيغة (أفْعِل) التعجب فعلٌ بدليل مجيئها على وزن الفعل، وثبوت توكيدها بالنون، وخلوها من علامات الاسم كالتنوين والجر والنداء وقبول (أل)، ونحو ذلك من العلامات.

٢ـ صيغة (أفْعِل) التعجب فعلٌ جامدٌ . ولا يُعدّ فعل التعجب في صيغة (ما أفْعَلَهُ) ماضياً له؛ وذلك لاختلاف حكم المتعجب منه في الفعلين، فهو في أحدهما منصوب، وفي الآخر مجرور بالباء مما يدل على أنهما فعلان مختلفان.

٣ـ فعل التعجب فعل أمر حملاً على ظاهره، ولكنه خرج عن دلالته التي وُضع لها إلى إنشاء التعجب. وخروج فعل الأمر عن دلالته التي وُضع لها ليس مبطلاً لكونه فعل أمر ؛ فقد سلف أن فعل الأمر يخرج عن دلالته الأصلية إلى دلالات مختلفة من بينها التعجب[1]. ويشهد على ذلك أنّ (نِعْمَ) و (بئس) و (حبذا) أفعال خرجت عن الدلالة على المضي إلى إنشاء المدح والذم، فلم يخرجها ذلك عن كونها أفعالاً ماضية.

٤ـ الراجح أن فاعل (أفْعِل) التعجب هو ضمير مبهم يعود إلى المخاطب ويفسره ما بعده. وبناءً على هذا يقال: "أَحْسِنْ بزيدٍ" بإبهام الضمير ثم يُفسّر بالمنادى، فيقال: "يا رجلُ" أو "يا امرأةُ" أو "يا رجلانِ" أو يا رجالُ" أو "يا نساءُ" ونحو ذلك، فيكون سبيله سبيل الضمير المبهم في "نِعْمَ" الذي يفسره التمييز الذي يليه في مثل قولهم: "نعم رجلاً" و "نعم رجلين" و"نعم رجالاً"، ويشبه هذا الضمير المبهم المجرور بـ(رُبَّ) الذي يفسره التمييز بعده كذلك نحو قولهم: "ربّهُ رجلاً" و "ربّهُ رجالاً".

٥ـ يأتي المتعجب منه بعد فعل التعجب (أفْعِلْ) مجروراً بالباء، وأولى ما يقال في علة دخول الباء على المتعجب منها أنها عدّت فعل التعجب إلى المتعجب منه،

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ٢٤١ ـ ٢٤٣ . المفصل في علوم البلاغة العربية ٢٥٦ .

وقد تقبل النحاة مجيء فعل التعجب (أفْعَلَ) متعدياً بلا نقاش، فكذلك علينا أن نقبل مجيء فعل التعجب الآخر لازماً دون سؤال عن علة ذلك إلا أننا تلقينا الفعلين عن فصحاء العرب كذلك. ومثل هذا يقال عن العلة في اختيار الباء حرفاً للتعدية دون غيرها من الحروف؛ فهو سؤال لا وجه لطرحه لأنّ الحروف التي تعدي الافعال اللازمة غير مضبوطة بقاعدة ؛ فمنها ما يتعدى بالباء، ومنها ما يتعدى بـ (عن) إلى غير ذلك من حروف الجر. وعلى هذا الأساس يقال إنّ فعل التعجب (أفْعِلْ) يتعدى بالباء لاننا تلقيناه عن العرب كذلك كما تلقينا عنهم تعدية الفعل (مَرَّ) – على سبيل المثال – بالباء أو (على).

وقد روعي في هذه الاختيارات الوجه الأيسر الذي يُحبِّب العربية إلى الدارسين وييسرها عليهم من دون أن يتضمن ما يخالف كليات العربية وقواعدها العامة. والباحث – على كل حال – لا يدعي أنه أتى بفصل الخطاب، أو أنه استوفى كل ما ينبغي أن يقال، بل غاية ما يطمح إليه أن يكون بذل المجهود في خدمة هذا الباب من أبواب العربية، والله أعلم.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من كلام العرب لأبي حيان الأندلسي: تحقيق مصطفى أحمد النماس، ط١ (القاهرة: مطبعة النسر الذهبي، ١٩٨٤م).
- الأصول في النحو لابن السراج: تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م).
- الأشباه والنظائر للسيوطي: تحقيق طه عبد الرؤوف سعد (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م).
- أمالي ابن الشجري: تحقيق محمود محمد الطناحي، ط١ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٢م).
- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: دار الفكر د.ت.).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام: تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٥ (بيروت: دار الجيل، ١٩٧٩م).
- الإيضاح لأبي علي الفارسي: تحقيق حسن الشاذلي فرهود، ط٢ (الرياض: دار العلوم، ١٩٨٨م).
- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني: تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت.).
- التبصرة والتذكرة للصيمري: تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١ (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٢م).
- التذييل والتكميل بشرح التسهيل لأبي حيان: ميكروفيلم رقم ١٣٨٤ في مكتبة جامعة الملك سعود.

ـ التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري: (القاهرة : دار إحياء الكتب العربية، د.ت.).
ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي: تحقيق عبد الرحمن سليمان، ط١ (القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية، د.ت.).
ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي: تحقيق عبد السلام هارون، ط٢ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٨م).
ـ ديوان أوس بن حجر: تحقيق محمد يوسف نجم (بيروت: دار صادر، ١٩٦٠م).
ـ ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق وليم بن الورد، ط٢ (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٠م).
ـ ديوان سحيم عبد بني الحسحاس: تحقيق عبد العزيز الميمني (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر، د.ت.).
ـ ديوان الشريف الرضي: (بيروت : دار صادر، د.ت.).
ـ ديوان العباس بن مرداس السلمي: جمع وتحقيق يحيى الجبوري (بغداد : وزارة الثقافة والإعلام، د.ت.).
ـ ديوان عروة بن الورد: تحقيق عبد المعين الملوحي (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي: د.ت.).
ـ شرح أشعار الهذليين للسكري: تحقيق عبد الستار أحمد فراج (القاهرة: مطبعة المدني، د.ت.).
ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥ (القاهرة: مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، ١٩٧٨م).
ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: (طهران: انتشارات ناصر خسرو، د.ت.).

ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢ (القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٩م).
ـ شرح ألفية ابن معطٍ لابن جمعة الموصلي: تحقيق علي موسى الشوملي، ط١ (الرياض: مكتبة الخريجي، ١٩٨٥م).
ـ شرح التسهيل لابن مالك: تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون (القاهرة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام، د.ت.).
ـ شرح الكافية للرضي الأستراباذي: تحقيق حسن الحفظي ويحيى بشير المصري، ط١ (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٤م).
ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك: تحقيق عبد المنعم هريدي، ط١ (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٢م).
ـ شرح المقدمة الجزولية للشلوبين: تحقيق تركي بن سهو العتيبي، ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤م).
ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: تحقيق صاحب أبو جناح (بغداد: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، د.ت.).
ـ شرح المفصل لابن يعيش: (بيروت: عالم الكتب، د.ت.).
ـ شعر عمرو بن أحمر الباهلي: جمع وتحقيق حسين عطوان (دمشق: مجمع اللغة العربية، د.ت.).
ـ الفعل: زمانه وأبنيته لإبراهيم السامرائي: ط٢ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٠م).
ـ الكتاب لسيبويه: تحقيق عبد السلام هارون، ط٢ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م).

ـ كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي: تصحيح محمد وجيه وآخرين (كلكتا: الجمعية الآسيوية في البنغال، د.ت.).
ـ اللمع في العربية لابن جني: تحقيق حسين محمد محمد شرف، ط١ (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٩م).
ـ المزهر في علوم اللغة للسيوطي: تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٦٦م).
ـ مسألة في التعجب لابن الأنباري: تحقيق محيي الدين توفيق إبراهيم (مجلة آداب الرافدين، العدد الخامس، ١٩٧٤م).
ـ المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لابي علي الفارسي: تحقيق صلاح السنكاوي (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٣م).
ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل: تحقيق محمد كامل بركات (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٩٨٤م).
ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام: تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٥ (بيروت : دار الفكر، ١٩٧٩م).
ـ المفصل في علم العربية للزمخشري: ط٢ (بيروت : دار الجيل، د.ت.).
ـ المفصل في علوم البلاغة العربية لعيسى العاكوب : ط١ (دبي: د.ن.، ١٩٩٦م).
ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني: (القاهرة: مطبعة بولاق، ١٢٩٩هـ).
ـ المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني: تحقيق كاظم بحر المرجان (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢م).

- المقرب لابن عصفور: تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧١م).
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع: تحقيق علي بن سلطان الحكمي (د.م.: د.ن.، ١٩٨٥م).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: تحقيق عبد العال سالم مكرم (الكويت: دار البحوث العلمية، ١٩٧٥م).

* * *